ندوة حول

"الخيار الإستراتيجي للاقتصاد الأخضر: الآفاق والرهانات بالنسبة للمغرب"

كلمة افتتاحية

للسيد محمد توفيق ملين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الإثنين 21 مارس 2011

المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

شارع الزيتون، حي الرياض، الرباط 10100

الهاتف: 537.71.83.83 (0) 212+ - الفاكس: 537.56.40.79 (0) 212+

البريد الإلكتروني: contact@ires.ma

الموقع: www.ires.ma

سيداتي، سادتي،

يطيب لي أن أرحب بكم اليوم في المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية في إطار أشغال هذه الندوة المخصصة لقضية تقع في صلب النقاش حول نماذج التنمية في جميع أنحاء العالم. يتعلق الأمر بخيار الاقتصاد الأخضر الذي سيتم التطرق إليه من زاوية آفاقه ورهاناته بالنسبة للمغرب.

اسمحوا لي أن أشير إلى أن الموضوع الذي تتم مناقشته اليوم يعتبر مكونا أساسيا لبرنامج الدراسات "التنافسية الشاملة وموقع المغرب داخل النظام العالمي"، مع أخذ الآثار المباشرة للاقتصاد الأخضر بشأن المزايا التنافسية بعين الاعتبار، ولاسيما بالنسبة للفعالية الطاقية والاستعمال الأمثل للموارد النادرة كالماء، دون إغفال احتساب ارتفاع المتطلبات البيئية للمستهلكين في أهم أسواق التصدير.

بالإضافة إلى ما سبق، يندرج هذا الموضوع ضمن تعميق الدراسات التي يقوم بها المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية في إطار برنامجه "التغيرات المناخية : تأثيرها على المغرب وخيارات التكيف الشاملة"، والتي تسلط الضوء على أهمية اللجوء إلى طرق الإنتاج والاستهلاك التي تدعم المحافظة على بيئية متوازنة هشة جدا (النظام البيئي، أسس منتجة للزراعة، جودة الهواء، التعمير والسوحلة...).

لقد مكنت دراسات المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية واللقاء الدولي حول هذا الموضوع الذي نظمه المعهد في أكتوبر 2009 من الإحاطة بعوامل ضعف البلاد أمام التغيرات المناخية وتحديد الخيارات الإستراتيجية لتكييف مسار تنمية المغرب مع الظروف البيئية الجديدة.

سيداتي، سادتي،

أعاد سياق الأزمة المالية والاقتصادية الدولية قضية البيئة إلى جدول أعمال المذكرات السياسية والاقتصادية. لقد بينت الأزمة العالمية أن أنظمة النمو بعيدة كل البعد عن الاستدامة، كما تشهد على ذلك مختلف العوامل الخارجية السلبية الناتجة عن التغير الكبير للتوازنات البيئية.

ولذلك، ينظر اليوم إلى الاقتصاد الأخضر كإحدى طرق الخروج من الأزمة الراهنة وكجواب ممكن للاختلالات الناتجة عن النموذج الكلاسيكي للتنمية الاقتصادية. يبدو هذا الخيار كفرع مستقبلي وعنصر ملازم للتنافسية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يشغل قطاع الطاقات المتجددة 2.3 مليون عامل على الصعيد العالمي، ومن المتوقع أن يشغل 20 مليون في أفق سنة 2030 (المنظمة الدولية للشغل، 2008). وقد تصل السوق العالمية "للمنتجات والخدمات البيئية" إلى ما يفوق 2.740 مليار دولار في أفق 2020، أي بنسبة نمو 10% كل سنة.

سيداتي، سادتي،

بالرغم من كون المغرب بلدا ذي انبعاثات ضعيفة للغازات الدفيئة، فقد جعل خيار الاقتصاد الأخضر خيارا إستراتيجيا للاستفادة من الفرص المرتبطة به في ما يتعلق بالنمو والتشغيل، والمحافظة على استمرارية نموذج التنمية والاستعداد منذ الآن للإكراهات الجديدة للتنافسية "الخضراء".

وفي هذا المنظور، تمثل العديد من القطاعات حقولا للفرص، كما أنها كفيلة بخلق مداخيل إضافية وفرص شغل جديدة، مع احترام المتطلبات البيئية. وعلاوة على الطاقات المتجددة، يتعلق الأمر بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، ولاسيما الزراعة والغابات والأنشطة الملاحية والسياحة البيئية، وتدبير المواد الكيماوية والنفايات، وكذا المدة والبنايات ووسائل النقل ذات الانبعاث الضعيف للكربون.

وإجمالا، يتطلب إرساء الاقتصاد الأخضر:

- تعزيز الكفاءات الضرورية لتنمية الاقتصاد الأخضر.
- توعية السكان بفرص الاقتصاد الأخضر بهدف تعزيز سلوك مواطن مسؤول، مع اعتزام القيام بأعمال تروم الاستئناس بالبيئة منذ السنوات الأولى للتمدرس.
- إعادة التفكير في أشكال الإنتاج (ولاسيما الزراعي) من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد ووضعه في مرتبة المنتج الهام في الفروع الزراعية البيولوجية.
- تطوير تكنولوجيات نظيفة (الطاقات المتجددة، الكتل الحيوية، إعادة استخدام المياه المستعملة، المكافحة البيولوجية، مسار تكيف التقنيات الزراعية، جينية تكيف الدورات البيولوجية للفضاءات المزروعة مع الدورات المناخية المتوقعة...) والمواد التي لا تحتوي على كثير من الكربون.
- توقع ظهور قيود جديدة على التجارة الدولية الناتجة عن تدابير مكافحة التغيرات المناخية. حيث يتعلق الأمر بـ "عراقيل الاستبدال" الناتجة عن تحويل الحواجز الضريبية والتوزيع نحو الحواجز الصحية والاجتماعية والمناخية...
- احتمال وضع حوافز ضريبية و/أو مالية لفائدة الاقتصاد الأخضر.

سيداتي، سادتي،

للتمكن من القيام بفحص معمق لمختلف جوانب الإشكالية المرتبطة باستمرارية نموذج التنمية المغربي، ولاسيما مختلف خيارات إرساء الاقتصاد الأخضر، يجب الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي المزايا المنتظرة من الاقتصاد الأخضر بالنسبة للمملكة؟ ما هي القدرات التي اكتسبتها البلاد وما هي القدرات المتطلبة في هذا المجال؟
- ما هي الدروس الواجب استخلاصها من أفضل الممارسات الدولية لإعادة تحويل الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي تدابير السياسات العمومية الواجب اعتمادها من أجل تحويل الإكراهات البيئية إلى فرص وخلق إطار التكيف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي؟

تلك بعض الأسئلة التي يجب أن تؤطر نقاشنا بحضور مجموعة من الخبراء على المستوى الوطني والدولي، من ممثلي الأقسام الوزارية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعيين، لمناقشة الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر للمغرب وتمكينه من تعزيز تنافسيته الشاملة على الصعيد الدولي.

سيداتي سادتي،

قبل اختتام هذه الكلمة، أود التعبير عن خالص شكري للمتدخلين ولكافة المشاركين على تلبيتهم دعوتنا.